https://doi.org/10.25130/tjaes.17.55.2.1

تأثير الأزمات المالية في محاسبة التحوط
دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

الباحث: مصطفى بدر عماش
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Mustafa.badr.a@st.tu.edu.iq

أ.د. علي إبراهيم حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ali544@tu.edu.iq

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير الأزمات المالية في محاسبة التحوط ضمن القطاع المصرفي العراقي، وقد تناول البحث عينة من المصارف المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وعددها (12) مصرف من عام 2009-2019 بواقع (132) مشاهدة، وقد تم تحديد الأزمات المالية بالفترة من 2014- 2016 نتيجة لما شهده البلد من اضطرابات على مختلف القطاعات ولا سيما المالية منها، بينما تم قياس محاسبة التحوط كمتغير وهمي، وقد اشارت النتائج إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للأزمة المالية في محاسبة التحوط للمصارف عينة البحث، مما يدل على أن المصارف عينة البحث تعمل على إدارة المخاطر للأدوات المالية باستخدام أدوات محاسبة التحوط بغض النظر عن الازمات المالية، فالسياسة المحاسبية لتلك المصارف قد تقوم على تدنية المخاطر المتوقعة ضمن الحدود التنظيمية للمصرف سواء كانت التوقعات تدل على حدوث أزمات اقتصادية أو اضطرابات مالية في البيئة المحيطة أو لا.

الكلمات المفتاحية: الازمات المالية، محاسبة التحوط، القطاع المصرفي.

The impact of financial crises on hedge accounting
An applied study in a sample of Iraqi companies

Researcher: Mustafa Bader Amash
College of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Ali Ibrahim Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The research aims to test the impact of financial crises on hedge accounting within the Iraqi banking sector. The research dealt with a sample of (12) banks listed in the Iraqi Stock Exchange from 2009-2019, with a rate of (132) views. Financial crises were identified in the period from 2014 - 2016 as a result of the turmoil that the country witnessed in the various sectors, especially the financial ones. While the accounting hedging was measured as a dummy variable, and the results indicated that there was no significant effect of the financial crisis in the hedging accounting of the research sample banks, which indicates that the banks are the research sample. It works on managing risks for financial instruments using accounting hedging tools, regardless of the financial crises. The accounting policy of these banks may be based on the low expected risks within the regulatory limits of the bank, whether the expectations indicate the occurrence of economic shocks or financial turmoil in the surrounding environment or not.

Keywords: financial crises, accounting hedging, banking sector.

1. المقدمة

شهد العالم تطورات سريعة ومتلاحقة في اقتصاديات الأعمال نتيجة للتطور الذي يحصل في تقنيات الانظمة الحديثة، هذا التطور السريع والمتلاحق رافقته هزات كبيرة انعكست بسلسلة من الأزمات المالية، اتصفت بالدورية عبر اوقات مختلفة ومتتالية لارتباطها بعصب الحياة لإقتصاديات العالم، حيث مر الاقتصاد العالمي في سنة 2008 بأخطر الأزمات في القرن الواحد والعشرون فقد واجه العالم من جديد أزمة مالية كبيرة وخانقة تسارعت خطواتها، إذ عانى الاقتصاد العالمي بصفة عامة والأسواق المالية الدولية بصفة خاصة اضطرابات لم يشهدها منذ الكساد الكبير في العام 1929، ونتيجة لتلك الأزمات المالية تسعى العديد من الشركات إلى إدارة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة القيام بالعديد من المعاملات الاقتصادية وإحدى الطرق لإدارة المخاطر هي محاسبة التحوط اذ تمثل هذه المحاسبة تقنية يمكن من خلال بعض ادواتها أن تتجنب الشركات العديد من الخسائر التي تحدث بسبب تلك الأزمات.

1/1. مشكلة البحث: نظراً لما اشتملت عليه الآونة الأخيرة من تغيرات وتطورات اقتصادية وأزمات مالية متلاحقة والتي أدت إلى تزايد الحاجة للمعلومات المحاسبية من قبل شتى أصحاب المصالح وعلى وجه الخصوص المساهمين والمستثمرين لغرض ترشيد قراراتهم نتيجة تلك الأزمات، لذا كان لا بد على الشركات أن تكون اكثر حذرا في التعامل مع المخاطر وأن ينعكس سعي تلك الشركات في سياسات محاسبية تدعم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من ناحية وفي خفض الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن من ناحية أخرى بما يسهم في تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأصحاب المصالح، ولعل من ابرز التقنيات التي يمكن أعتمادها لإدارة مخاطر الأدوات المالية هي محاسبة التحوط التي تؤدي أدواتها المتنوعة إلى المساعدة في تجنب المخاطر أو التقليل من حدتها، وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل هناك تأثيرللأزمات المالية على محاسبة التحوط في القطاع المصرفي العراقي؟

2/1. فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضيتين الآتيتين:

أ. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية ومستوى محاسبة التحوط في المصارف العراقية.

ب. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأزمات المالية في محاسبة التحوط في المصارف العراقية.

3/1. أهمية البحث: تكمن اهمية البحث من أهمية موضوع محاسبة التحوط في ظل بيئة مليئة بالتغيرات والاحداث الاقتصادية المتباينة من أزمات مالية متتالية عالمية ومحلية. باعتبار أن محاسبة التحوط تعمل على تقديم بيانات مالية تفسر مستويات ادارة المخاطر في الشركات، سواء في ظل الازمات المالية أو ما قبلها وبعدها، كما تبرز أهمية البحث في مناقشة خطورة الازمات المالية والكشف عن تداعياتها الكبيرة على البيئة العراقية وكيفية معالجتها من خلال بيان مدى تأثير تلك الأزمات على محاسبة التحوط كاستجابة لإدارة المخاطر المرافقة لتلك الازمات.

4/1. اهداف البحث: يهدف البحث الى بيان مدى تأثير الأزمات المالية على محاسبة التحوط في البيئة العراقية وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

أ. بيان مفهوم محاسبة التحوط وأنواعها وأهم المعايير الموجهة لها.

ب. بيان مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وعلاقتها بالممارسات المحاسبية وعلاقة الأزمات بمحاسبة التحوط.

ج. قياس أثر الأزمات المالية على محاسبة التحوط ضمن المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5/1. حدود البحث: اقتصرت حدود البحث النظرية على كل من الازمات المالية ومحاسبة التحوط، في حين اقتصرت الحدود التطبيقية له على اجراء دراسة تجريبية على القطاع المصرفي في البيئة العراقية، وللأعوام من 2009 إلى 2019، إذ تم قياس محاسبة التحوط كمتغير وهمي يعطى القيمة (1) للشركات التي تستخدم (تفصح) عن محاسبة التحوط، والقيمة (0) إذا لم تستخدم (تفصح) الشركات عن محاسبة التحوط، في حين تم تحديد فترة الأزمات المالية 2014-2016 نظراً لما شهده البلد من اضطرابات على مختلف القطاعات وخاصة المالية منها.

6/1. أسلوب البحث: اعتمد البحث على منهجين أساسيين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وذلك لتأصيل مفاهيمه وموضوعاته، وقد تم قراءة الأدبيات والنشرات العلمية ذات الصلة به، من كتب ودوريات علمية ورسائل جامعية ومقالات وأبحاث من المواقع الإلكترونية عربية وأجنبية، بغرض تحليلها وبناء جانبه النظري انتهاءً باستنباط العلاقة بين متغيرات البحث، ومن ثم اختبار هذه العلاقة في بيئة المصارف العراقية. وقد تم جمع المعلومات اللازمة عن بيانات البحث من التقارير والقوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين حددت متغيرات البحث بالأزمات المالية كمتغير مستقل، في حين كانت محاسبة التحوط المتغير التابع، والشكل (1) يمثل أنموذج البحث.

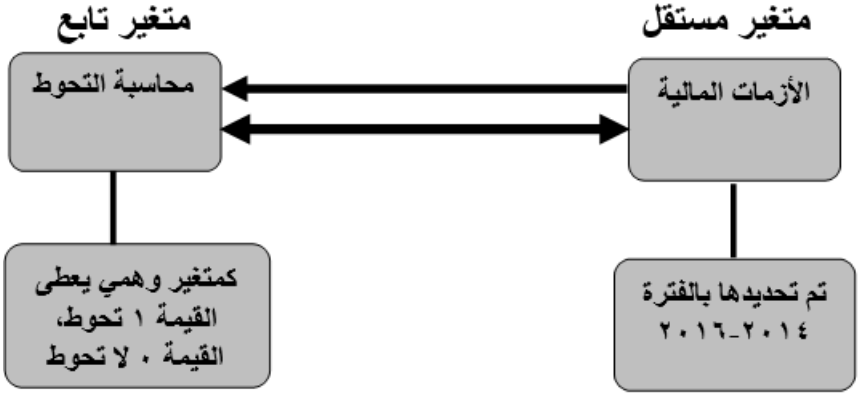

الشكل (1): أنموذج البحث

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان.

وبعد تناول المقدمة والمنهجية في المحور الأول من البحث، المكون من اربع محاور، سيتم استعراض ما تبقى من البحث كما يلي؛ المحور الثاني سيقتصر على مراجعة الدراسات السابقة من اجل التأصيل النظري لمتغيرات البحث واستنباط العلاقات بينها، من خلال بيان مفهوم محاسبة التحوط وانواعها وأهم المعايير الموجة لها، وكذلك بيان مفهوم الأزمات المالية وأنواعها وعلاّتها بالممارسات المحاسبية وعلاقتها بمحاسبة التحوط، في حين خصص المحور الثالث لنموذج البحث واختبار الفرضيات، وأخيراً خصص المحور الرابع لاستعراض اهم الاستنتاجات والتوصيات.

2. مراجعة الدراسات السابقة وبناء الإطار النظري:

هناك العديد من الدراسات ومنها دراسة (محي الدين، 2013)، (إقبال والقضاة، 2014)، (سلمان ومحمد، 2017)، (Almubaideen et al., 2019)، التي تناولت الأزمات المالية ومحاسبة التحوط والآتي استعراض ملخص لكل منها:

اختبرت دراسة (محي الدين، ٢٠١٣) البحث في حقيقة الأزمة والأسباب التي أدت الى حدوثها وهل بالإمكان تجنبها ومحاولة معرفة ما إذ كانت الأزمة المالية سببتها الحرية الاقتصادية ام الانفلات المالي والمضاربة بالأسهم والمشتقات المالية والعملات دون قيود وشروط صارمة، وبينت الدراسة أهمية الأزمة المالية العالمية ومسبباتها وطرق تخفيف آثارها، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: أن النظام الرأسمالي الحالي عاجز عن إدارة التوازن والاستقرار العالمي، كما توصلت الدراسة الى حتمية تدخل الدولة بالاقتصاد وذلك من خلال وضع القيود والضوابط للتعامل في الأسواق وإعادة تحقيق التوازن المطلوب، كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية يدأت من الولايات المتحدة ثم تحولت إلى أزمة عالمية.

وهدفت دراسة (إقبال، القضاة، 2014)إلى التعريف بالتحفظ المحاسبي، ومعرفة اثر الأزمات المالية على التحفظ المحاسبي، وتناولت الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد على المصادر المحاسبية من الكتب والمجلات والبحوث العربية والأجنبية، ولقد تم تصميم أستمارة استبانة وتم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة بالمديرين والمستشارين الماليين ومدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الشركات المساهمة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: ان الشركات عينة الدراسة تلتزم بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، كما أدت الأزمات المالية إلى استخدام التحفظ المحاسبي، ويخفض التحفظ المحاسبي من مخاطر انهيار الشركات وأنه أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب.

وركزت دراسة (سلمان ومحمد، 2017) على بيان مفهوم محاسبة التحوط والمعاملات بالعملة الأجنبية والمشاكل الناجمة عن التعامل بها وتسليط الضوء على القواعد المحاسبية المحلية والدولية المتعلقة بالتحوط للحد من مخاطر التقلبات في اسعار صرف العملة التي تتعرض لها الوحدات من خلال جعل الإبلاغ المالي للوحدات المحلية بالتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي ولإنجاز هذا الهدف تناولت الدراسة عينة من الشركات العراقية التي تتعرض لمخاطر التقلبات في اسعار العملة الأجنبية (شركة بغداد للمشروبات الغازية) وتم استخدام المعالجات المحاسبية في عملية القياس، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن العديد من الشركات والمصارف في البيئة العراقية تتكبد الكثير من الخسائر بسبب التقلبات في اسعار صرف العملة الأجنبية. وأن محاسبة التحوط تمثل آلية مناسبة للحد من المخاطر التي تواجهها الوحدة من خلال استخدام ادوات مالية المتمثلة بالمشتقات المالية.

في حين هدفت دراسة (Almubaideen et al., 2019) إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة التحوط على تقليل المخاطر المالية المستقبلية للمصارف التجارية الأردنية باستخدام النسب المالية لإيجاد طريقة عملية لحساب التحوط بفئاته الثلاثة (تحوط قيمة عادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الأستثمار بعملة أجنبية) ومعالجة المخاطر المالية المستقبلية للمصارف التجارية في الأردن. وتناولت استخدم المنهج الوصفي والتحليلي بالاعتماد على القوائم المالية وتقارير المصارف التجارية الأردنية للفترة (2012-2017)، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات المالية تضمن مجتمع الدراسة البيانات المالية المنشورة للمصارف التجارية الأردنية قبل تطبيق محاسبة التحوط وبعدها، وتضمنت عينة الدراسة جميع المصارف التجارية الأردنية التي أفصحت عن تطبيق محاسبة التحوط في بياناتها المالية السنوية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين تحوطات التدفق النقدي وتقليل المخاطر المالية للبنوك التجارية الأردنية بعد تطبيق

محاسبة التحوط للفترة (2012-2017)، وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين تحوطات القيمة العادلة والحد من المخاطر المالية. حيث إن تحوطات القيمة العادلة لها القدرة التفسيرية لتقليل المخاطر المالية بنسبة 27.4٪. وقد تم اشتقاق هذه النسبة من قيمة R^2. بينما ثبت وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين صافي الاستثمارات بالعملات الأجنبية والمخاطر المالية.

ولغرض الوقوف على ماهية متغيرات البحث من منظور الدراسات والكتابات الاكاديمية، سيتم التطرق إلى التعريف بكل متغير والعلاقة بينها.

1/2. محاسبة التحوط مفهومها وانواعها:

1/1/2. مفهوم محاسبة التحوط:

كانت بدايات استخدام محاسبة التحوط (hedge accounting) عندما تعاملت الشركات بالمشتقات المالية، إذ تعد السبب الرئيس لظهورها، وتعد محاسبة التحوط الوسيلة التي من خلالها تستطيع الشركات إدارة المخاطر المالية وذلك للتغلب على المخاطر التي تواجهها أو التخفيف من حدتها، بمعنى آخر أن محاسبة التحوط تقوم على فكرة ان الدخول في صفقة بيع يستلزم الدخول في صفقة شراء، لذا شكلت محاسبة التحوط الأساس في تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن (الشمام، 2012: 55).

وقد أورد العديد من الكتاب والباحثين عدة مفاهيم تشير إلى محاسبة التحوط وبصوره عامة يعرف التحوط (hedging) بأنه تقنية مالية تستخدمها الشركة لمواجهة المخاطر المحتملة والناتجة أساساً عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات لحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي (علي وآخرون، 2019: 112).

فالتحوط هو نوع معين من الأنشطة التي تنطوي على استخدام العقود الآجلة والعقود المشتقة الأخرى داخل نظام معين (Gerasimova, 2020 :58). في حين تعرف محاسبة التحوط على أنها طريقة أو تقنية لإدارة المخاطر يتم تنفيذها باستخدام واحد أو أكثر من المشتقات المالية أو أدوات التحوط الأخرى لمطابقة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للموجودات أو المطلوبات المالية أو أي معاملة مستقبلية أخرى (Almubaideen, 2019: 142).

بينما يرى (سلمان ومحمد، 2017: 547) أن محاسبة التحوط تمثل آلية لتجنب المخاطر التي تواجهها الشركة من خلال استخدام الأدوات المالية المتمثلة بالمشتقات المالية أو غيرها من الأدوات من خلال الاعتراف بالتغيرات في قيمة الاداة المالية بنفس الفترة للاعتراف بالتغيرات في البند الذي تم التحوط لأجله.

وتعرف محاسبة التحوط على أنها منهجية خاصة للبيانات المالية لتعكس بشكل كاف أساس الاستحقاق عند تنفيذ عمليات التحوط من قبل الشركة (Pereira et al., 2017 :77).

2/1/2. عناصر عملية محاسبة التحوط:

هناك عنصران أساسيان ينبغي التفرقة بينهما عند أي عملية تحوط هما ما يلي:

أ. أداة التحوط: هي مشتقة محددة أو موجود مالى غير مشتق محدد أو مطلوب مالي غير مشتق محدد يتوقع أن تتغير قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية المستقبلية لكي تقابل التغيرات المتوقعة في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لموجود محوط محدد (عبد الغفار، 2019: 251).

ب. البند المحوط عليه: بنود التحوط هي العناصر التي قد تؤدي التغيرات في قيمتها إلى مخاطر تمس الوضعية المالية للشركة، وبصفة خاصة الدخل فتؤثر مباشرة على قائمة الدخل باعتبارها أهم

عنصر يعبر عن التدفقات النقدية بالشركة وبالأمكان إيجاز أهم المخاطر التي تواجه أي شركة بما يلي: (مخاطر أسعار السلع، مخاطر أسعار صرف العملات، مخاطر اسعار الفائدة، مخاطر أسعار الأوراق المالية) (علي وآخرون، 2019: 113).

3/1/2. معوقات تطبيق محاسبة التحوط:

ناقش (Comiskey and Mulford, 2008) خمسة أسباب قد تجعل الشركات تقرر عدم تطبيق محاسبة التحوط (Abdullah & Ismail., 2017: 2):

أ. التكلفة الكبيرة للتوثيق والمراقبة المستمرة للتحوطات المحددة.
ب. توافر التحوطات الطبيعية التي يمكن أن تكون فعالة للغاية.
ج. معيار محاسبة جديد يوسع نطاق تطبيق التحوطات الطبيعية أو الاقتصادية.
د. عدم توفر التحوطات المؤهلة أو أنها مكلفة للغاية أو أن الوثائق غير مناسبة أو غير كافية أو غير متوفرة.
ه. زيادة مخاطر إعادة البيان المصاحبة لمحاسبة التحوط.

4/1/2. انواع محاسبة التحوط:

يتم تقسم التحوط بموجب معيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS9) الى ثلاثة انواع رئيسية وهي تحوط القيمة العادلة وتحوط التدفق النقدي وتحوط صافي الاستثمار بالعملة الأجنبية وكالأتي:

أ. **تحوط القيمة العادلة:** والذي يهدف إلى حماية موجود أو مطلوب معترف به، أو مطلوب مؤكد لم يتم الاعتراف به بعد (Pereira et al., 2017: 77) اذ يهدف تحوط القيمة العادلة الى تخفيض التغيرات في القيمة العادلة التي تتعرض لها الموجودات والمطلوبات المعترف بها في الميزانية، او المطلوب الثابت للشركة غير المعترف به والتي تعزى هذه التغيرات الى خطر يمكن أن يؤثر على الارباح لذا آن تحوط القيمة العادلة يعد تعويض للمكاسب او الخسائر التي تحدث في القيمة العادلة لبند محوط بالتغيرات التي تحصل للقيمة العادلة لأداة التحوط (Ramirez, 2015: 25).

ب. **محاسبة تحوط التدفق النقدي:** وهو تحوط من التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن مخاطر تتعلق بالسوق مثل مخاطر العملة أو التي ترجع إلى مخاطر معينة مرتبطة بموجود أو مطلوب بالإضافة إلى كل أو بعض مدفوعات الفوائد المستقبلية على الديون ذات المعدل المتغير والتي يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة في الشركات (Jawad et al., 2014: 55).

ج. **تحوط صافي الاستثمار بعملة أجنبية:** هدفه الحماية من التعرض للمخاطر المرتبطة بتحويل حقوق ملكية الشركات التابعة والمشاريع المشتركة الموجودة في الخارج. في هذا النوع من التحوط، يتم تسجيل المكاسب والخسائر في حقوق الملكية لتعويض المكاسب والخسائر على الاستثمار، ويتم احتساب الجزء غير الفعال من التحوط في بيان الدخل. حيث يبقى الجزء الفعال من التحوط في حقوق الملكية حتى لحظة البيع أو التوقف أو فقدان القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار في الخارج (Konzen, 2020: 30).

4/1/2. أدوات محاسبة التحوط:

يمكن تقسيم ادوات محاسبة التحوط الى ثلاث اقسام وهي المشتقات المالية والتوريق وبيع القروض والتأجير التمويلي وكالآتي:

أ. **المشتقات المالية:** هي العقود التي تنبع قيمتها من قيمة الموجود المالي الأساسي أو مجموعة من الموجودات المالية، مثل السندات أو أسعار العملات أو الأسهم أو مؤشرات السوق أو أسعار الفائدة (Martin et al., 2021: 1).

وتعرف أيضاً بأنها أداة مالية يتم اشتقاق أسعارها أو قيمتها من أسعار الأدوات المالية أو الموجودات المالية الأساسية الأخرى. قد تكون الأدوات الأساسية عبارة عن أسهم أو سندات أو أذون الخزانة أو العملة الأجنبية أو حتى موجود مشتق آخر، وتستخدم المشتقات للتحكم في أنواع مختلفة من المخاطر وتحويلها وتجنبها وتقليلها وإزالتها أو إدارتها بكفاءة من خلال التحوط والتأمين ضدها (Sandra, 2021: 2).

وتقسم المشتقات المالية الى:

- **العقود الآجلة:** العقد الآجل هو اتفاق يتم إبرامه بين المشتري والبائع من أجل تبادل السلعة أو الأداة نقدًا في تاريخ مستقبلي محدد مسبقًا بسعر متفق عليه اليوم. يسمى هذا السعر المحدد مسبقاً "السعر الآجل" (Sandra,2021 :3).
- **العقود المستقبلية:** هو عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، كما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط، إذ يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد. ومن بين أهم أنواع العقود المستقبلية هناك، عقود مستقبلية على أسعار الفائدة، العقود المستقبلية التي تنصب على مؤشرات السوق، هذه العقود عبارة عن تسليم المؤشر المفترض في تاريخ وسعر محددين مسبقاً، وتكون قيمة النقود الملزم دفعها من طرف المشتري تساوي قيمة ثانية تحددها البورصة مضروبة في الفرق بين قيمة المؤشر على أساس سعر إقفال آخر يوم يتعامل في العقد وسعر شراء العقد، كما أن هناك عقود مستقبلية على السلع (تسعديت، 2013: 4).
- **عقود الخيار (الخيارات):** وهي عقود تمثل الحق وليس الالتزام ببيع او شراء موجودات أو سلع في تاريخ مستقبلي وبسعر متفق عليه يعرف بسعر التنفيذ، حيث يعطي عقد الخيار حامله الحق في البيع والشراء بسعر محدد وتاريخ تنفيذ مستقبلي محدد في العقد بين الطرفين (Nguyen & Nuri, 2015 :21)، فهي تمثل اتفاقيات تعاقدية، تبرم بين طرفين مشتري ومحرر، ويعطي العقد للمشتري الحق في شراء أو بيع عدد وحدات من موجود ما بسعر يحدد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق (مبارك، 2017: 412).
- **عقود المبادلات:** هي اتفاق تعاقدي بين المشتري والبائع لتبادل موجود معين مقابل نقد في وقت لاحق مستقبلا وبسعر يحدد الآن، وقد تحتوي على مبادلة معدل فائدة مقابل معدل فائدة آخر لفترة متفق عليها مقدمة، ومن أنواع عقود المبادلة: مبادلة أسعار الفائدة، ومبادلة العملات، ومبادلة الأسهم، ومزاياها: أنها تحقق هيكل اقتراض بالتكلفة المرغوبة، وتمكن المقترضين من الحصول على مصادر تمويل جديدة، ويمكن استعمالها في التحوط من مخاطر تقلب أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وتتمتع بمرونة كبيرة ويمكن تصميمها حسب رغبة المتعاملين، ولا تتطلب دفع العلاوات أو الهوامش في أغلب الأحيان، ومن عيوبها : أنها معقدة لا تخضع لرقابة السوق أو الشركة، ويصعب إلغاؤها أو تسييلها أحيانا، وتنطوي على مخاطر ائتمانية كبيرة، ويصعب قياس المخاطر الناتجة عنها (يونس، 2019: 21-22).

ب. التوريق: هو أحد الأنشطة المالية المستحدثة، حيث يتم من خلالها قيام الشركات المالية بتحويل الحقوق المالية غير القابلة للتداول والمضمونة بموجودات إلى شركة متخصصة ذات غرض خاص

وتسمى شركة التوريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة في مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية، وبمعنى آخر هو جعل الدين في ذمة الغير في المدة ما بين ثبوته في الذمة وحلول آجاله، وهي عبارة عن صكوك قابلة للتداول في السوق الثانوية وذلك تقليلاً للمخاطر، وضماناً للتدفق النقدي المستمر للسيولة النقدية للمصرف (سهام، 2017: 536).

ج. **بيع القروض والتأجير التمويلي:** تعد عملية بيع القروض من الأنشطة التي تمارسها الشركات منذ فتره ليست بالقصيرة اذ تحدث عملية بيع قروض حق اساس برجوع أو بدون رجوع، فإذا كانت بدون رجوع فالشركة هنا تتخلص من المخاطر الائتمانية نتيجة تحملها من قبل المشتري، أما إذا تم البيع برجوع اي يحق لمشتري القرض ارجاعه فالشركة هنا تكون معرضة لمخاطر ائتمانية، (الشمام، 2012: 59) أما التأجير التمويلي فهو عبارة عن عقد يعطي الحق للمستأجر في استخدام موجود معين لفترة معينة مقابل دفع بدل إيجار محدد يتم الاتفاق عليه، إذ يصنف التأجير التمويلي الى ثلاثة اصناف الأول هو البيع ثم أعادة الاستئجار والثاني هو التمويل من خلال البيع التي تمثل بيع جزء او قسم من المعدات، والثالث هو التأجير الرفعي يمثل تمويل جزء من الموجود من الشركة والباقي من خلال الاقتراض (Jawad et al., 2014 :57).

5/1/2. المعايير الموجهة لمحاسبة التحوط:

أ. **المعيار IFRS7**: جاء هذا المعيار بمتطلبات الإفصاح للأدوات المالية بالقوائم المالية، ويهدف هذا المعيار إلى زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية المشتقة سواء من الميزانية العمومية أو خارجها وأثرها على المركز المالي للشركة وعلى أدائها وتدفقاتها النقدية، وحدد المعيار أنه إذا استخدمت الشركة أداة مالية كتحوط لمخاطر مرتبطة بعمليات مستقبلية متوقعة فإنها يجب أن تفصح عن الآتي: (Leote et al., 2020, 53)

- وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.
- وصف لكل نوع من أنواع التحوط.
- طبيعة المخاطر المتحوطة لها.
- وصف للعمليات المتوقعة بما في ذلك الفترة الزمنية المتبقية حتى توقع حدوثها.

كما اهتم المعيار بنوعين من الإفصاح فيما يتعلق بالمخاطر الكمية والنوعية إذ يجب على الشركة ايضاح نوع الخطر المتعلق بالأداة المالية ومدى تعرضها لهذا الخطر، كما يلي: (الشيخي، الرجي، 2016، 15)

- ❖ افصاحات نوعية: وهي الافصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.
- ❖ افصاحات كمية: ويزود هذا النوع من الافصاحات بمعلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الشركة بها.

ب. **المعيار IFRS9:** يكمن الهدف الرئيس لنموذج محاسبة التحوط وفقا للمعيار(IFRS9) بتقديم أو عرض المعلومات في القوائم المالية وتأثير أنشطة التحوط على إدارة مخاطر الشركة التي تستخدم الأدوات المالية وكيفية استخدامها لهذه الأدوات المالية في إدارة مخاطرها، حيث أن (IASB) قد أعادت النظر بشكل جذري وجوهري ومفاهيمي في الغرض والأهداف من محاسبة التحوط وقررت أن الهدف منها يجب أن يعكس أنشطة إدارة المخاطر في التقارير المالية، ونتيجة لذلك فقد وسعت نطاق تطبيق محاسبة التحوط ليشمل العديد من أنشطة إدارة المخاطر، ونتيجة لذلك سيكون

لدى الشركة القدرة على تخفيض تقلبات الأرباح والخسائر من خلال أنشطة التحوط الاقتصادي التي يطلق عليها محاسبة التحوط.

عموما فمن خلال المعيار (IFRS9) (محمد وأحمد، 2020: 211)، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمحاولة تعديل الجوانب السلبية التي تم اكتشافها عند تبني وتطبيق المعايير، فمن خلال هذا المعيار الذي يعتبر بديلا للمعيار (IAS39) نلاحظ التغيير في التصنيف الأول والذي أصبح يصنف إلى ثلاثة أصناف رئيسية وهي (تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفقات النقدية، تحوط صافي الاستثمار في عملة أجنبية) (أحمد، 2019: 15).

2/2/. الأزمات المالية:

1/2/2. مفهوم الأزمات المالية:

يتصف واقع وهيكل النظام الاقتصادي العالمي بطبيعته بالهشاشة أثر تعرضه للعديد من الاختلالات والتقلبات والأزمات، والتي تدل في معظم الأحيان على عدم التقيد بشروطه تارة كما حدث في أزمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨، أو قد تدل على خلل في بنيان الفكر الاقتصادي وذلك ما كشفته أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، كما قد يكون السبب في تفاقم الأوضاع والظروف نتيجة الوضع الاضطراري، مثل حالات الجوائح والأوبئة ويظهر ذلك في الوقت الراهن عبر الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا (يونس، 2020: 423). إذ أصبحت الأزمات المالية العالمية تحدث بصورة متعاقبة وبوتيرة متسارعة وتتخذ صوراً وأنماطاً مختلفة، وتتكرر في دورات متتالية فتشل الاقتصاد العالمي وتؤخر نموه، وإن كان تأثيرها يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب مدى عولمتها المالية وشدة ارتباطها بالنظام المالي العالمي.

فالأزمة هي صدمة (Shock) غير متوقعة يترتب عليها اختلال مفاجئ في التوازن الاقتصادي قد يكون سببها حقيقي أو مالي، داخلي أو خارجي وهي تنتقل بين الدول حسب درجة ارتباطاتها والمالية والتجارية في الأسواق العالمية (ذنون، 2018: 65).

أما الأزمة المالية فهي تلك الحالة من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار التي تنتاب الاقتصاد سواء كان محلياً أو عالمياً مما ينتج عنها اثار سلبية، فيدخل الاقتصاد في حالة الركود والانكماش (النصراوي، 2020: 297).

ويرى (عواد وأحمد، 2019: 231) أن مفهوم الأزمة المالية يتجسد في اضطرابات حادة ومفاجئة في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2/2/2. مميزات الأزمات المالية:

إن أهم ما يميز الازمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة في الأنظمة المالية وسببها الرئيس التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، ويرافقها توسع مفرط وسريع في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة تجاه العملات القيادية، فيرتفع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي إلى حدوث موجة من التدفقات إلى الخارج (العقاد، 2014: 19).

3/2/2. اسباب حدوث الأزمات المالية:

هناك الكثير من الاسباب التي تؤدي الى حدوث الأزمات المالية العالمية وتتمثل بالأتي:

أ. ضعف النظام المحاسبي والقانوني والرقابي، إذ تعرضت معظم الدول إلى أزمات مالية واقتصادية إما لأنها تعاني من ضعف في الإجراءات المحاسبية والرقابية التي تتبعها ودرجة الإفصاح والشفافية خصوصاً ما يتعلق بنسبة الديون المعدومة في محفظة المصرف الائتماني، أو لأنها تعاني من ضعف في النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وبالأخص ما يتعلق بالحد الأقصى المسموح اقتراضه ونسبته من رأس مال المصرف، أو لنقص في الرقابة الدقيقة على منح القروض الائتمانية مما يؤدي إلى زيادة المخاطر عند التوسع في منح القروض سواء كانت العقارية أو الاستهلاكية (عواد وأحمد، 2019: 232).

ب. سياسات سعر الصرف: يلاحظ إن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية إذ أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية الاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدوث أزمة العملة (بتال وآخرون، 2018: 436).

ج. نظام المشتقات المالية: يعد ظهور المشتقات المالية كأداة للوقاية من المخاطر، لكنها في الأصل كانت أداة نقل تلك المخاطر وانتشارها، وبالنظر لكون المشتقات المالية عناصر مشتقة من أصول مالية، لذلك لا يكون لتلك المشتقات المالية قيمة بحد ذاتها. لذا فإن تزايد الأزمات المالية وتفاقمها كان سببه إعادة اشتقاق هذه الأوراق المالية لمرات عدة، واتساع نطاق انتشارها بشكل كبير وابتعادها عن الاقتصاد الحقيقي (علي وآخرون، 2020: 85).

د. الفائدة المتغيرة والمركبة: أدى الارتفاع المستمر لمعدلات الفائدة على القروض التي تمنح للشركات بأنواعها والأفراد إلى زيادة حجم المديونية وأعبائها، وعدم قدرة المقترضين على الالتزام بأعباء قروضهم، كما أن قيام المصارف بجدولة الديون وذلك عن طريق استبدال القروض الواجبة السداد التي لم يتمكن اصاحبها من الإيفاء بها بقروض جديدة بفوائد أعلى مما زاد من أعباء المقترضين المعسرين، وهذا ما سبب أزمة حادة جداً وهي أزمة الرهن العقاري (محي الدين، 2013: 425).

4/2/2. انواع الأزمات المالية:

يمكن تقسيم الازمات المالية الى الانواع الاتية:

أ. **ازمة النقد الأجنبي:** تحدث الازمة في النقد الأجنبي او العملة عندما تؤدي احدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما الى تخفيض قيمتها او الى هبوط حاد فيها او ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة (الطائي، 2018: 89).

ب. **الأزمة المصرفية:** تحدث هذه الأزمة عندما يقوم المودعين بسحب ودائعهم من المصرف ومن ثم عجزها في السيولة أو بإخفاق أحد المصارف بالوفاء بالتزاماته تجاه المتعاملين معه، مما يرغم الحكومة على التدخل بتقديم دعم مالي واسع النطاق للمصارف وتأخذ هذه الأزمة وقتا أطول من أزمة العملة أو أزمة الديون (العقاد، 2014: 32).

ج. **أزمة الديون:** تحدث أزمة الديون بسبب توقف المقترضين عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة (محمد ورابح، 2019: 64).

د. **أزمة الأسواق المالية:** أو أزمة انفجار الفقاعة المالية، وتحدث عند قيام المضاربين بشراء اصل مالي بسعر يفوق قيمته الأساسية في ظل توقع مكاسب رأسمالية عالية، ولعل أهم ما يميز ظاهرة الفقاعة المالية هو طريقة انفجارها، بمعنى التدهور المفاجئ في الأسعار، الذي يلحق خسائر كبيرة

بالمدخرين ويؤدي إلى انخفاض مستمر في قيمة الموجودات المعينة، وحتى تدهور مستمر في مجموع الاقتصاد (بتال وآخرون، 2018: 437).

5/2/2. واقع الممارسات المحاسبية في ظل الأزمات المالية:

تؤثر وتتأثر الممارسات المحاسبية التي تعتمدها إدارات الشركات بالأزمات المالية، إذ تناولت دراسة (Liao, 2013: 221) علاقة المحاسبة على أساس القيمة العادلة مع الأزمات المالية لعام ٢٠٠٨ في الشركات الأمريكية، وتوصلت الدراسة أن هناك تفاوت بين الشركات في تبني محاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمات المالية، وأن محاسبة القيمة العادلة تعمل على ترشيد قرارات المستثمرين قبل وخلال وبعد الأزمة المالية.

كما بينت دراسة (Belesis et al., 2016: 1) تأثير الأزمة المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ على ملاءمة القيمة للقوائم المالية واعتمدت في قياس ملاءمة القيمة على كل من الأرباح والقيمة الدفترية، وشملت عينتها الشركات التي تشكل مؤشر ستاندرد آند بورز 500، للفترة من 2002 إلى 2014، اذ قسمت فترة العينة الى فترة ما قبل الأزمة وما بعدها، وتم خلال الفترتين دراسة مدى ملاءمة القيمة للمتغيرات المحاسبية المحددة (والأرباح والقيمة الدفترية)، وأشارت النتائج إلى انخفاض في ملاءمة قيمة القوائم المالية بسبب حدوث الأزمة، إذ تسببت الأزمة في زيادة عدم التأكد بشأن الوضع المالي للشركات. وايضاً أوضحت الدراسة زيادة في ملاءمة القيمة للأرباح مقابل ملاءمة القيمة القيمة الدفترية، ويبدو أن المستثمرين يثقون دائماً في الأرباح أكثر من القيم الدفترية. بمعنى أخر، يثق المستثمرون في قدرة الشركة على تكوين ثروة أكثر، كما يعبر عنها بالأرباح، أكثر من الثروة التي تم إنشاؤها بالفعل من الماضي، كما يتم التعبير عنها بالقيمة الدفترية. أما بعد الأزمة، فقد زاد قلق المستثمرين من قدرة الشركات، ومن ثم، ركز المستثمرون على متغير الأرباح.

وقد اختبرت دراسة (Iatridis & Dimitra, 2013: 1) تأثير الأزمة المالية على جودة المحاسبة (مدى إدارة الأرباح، وملاءمة القيمة)، وقد اشارت الدراسة إلى وجود تضارب بين الدول من حيث نتائج التأثير، إذ أظهرت الشركات في كل من البرتغال وإيطاليا واليونان ميل أكبر إلى خفض جودة المحاسبة (إدارة الأرباح) من أجل تحسين الربحية وتعزيز السيولة، في ظل الأزمات المالية، في حين أظهرت إيرلندا ميل اقل للتلاعب في الأرباح في ظل تلك الأزمات، وتكون الشركات في تلك الدول بصورة عامة أعلى جودة محاسبية خلال الأزمات المالية فيما إذا تم تدقيق حساباتها من قبل الأربع الكبار. وقد اشارت الدراسة أن من آثار الأزمات المالية (ومنها التي حدثت في العام ٢٠٠٨) إسراع البلدان الأوربية إلى التبني الالزامي لمعايير (IFRS)، بهدف تعزيز جودة المحاسبة ولضمان قدر أكبر من المقارنة والشفافية في التقارير المالية، بعد أن كان هناك تباين في مدى التبني منذ صدور اللائحة التنظيمية الصادرة في ٢٠٠٠ من قبل الاتحاد الأوربي التي تتطلب الانتقال الإلزامي من (GAAP) إلى (IFRS). وخلصت الدراسة إلى أن تبني معايير (IFRS) أسس خلفية محاسبية قوية ومستقرة لشركات الاتحاد الأوروبي، مما قد يساعد في الحد من تدهور جودة المحاسبة بسبب الأزمة.

ويرى (المعصراوي، 2014: 1) أن هناك آثار إيجابية للازمات العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية. إذ اتخذ واضعي المعايير المحاسبية خطوات واسعة في اعقاب

الأزمات المالية (بالأخص بعد عام ٢٠٠٨) نحو تحقيق التوافق العالمي لمعايير المحاسبة، وإصدار مجموعة متكاملة وأكثر وضوحاً في تفسيرها.

وخلصت دراسة (حسون وآخرون، 2020: 1) إلى وجود أثر لانعكاسات الأزمة المالية في توجهات إدارة الأرباح، وقد تبين أن هذا الأثر كان ايجابيا حيث أدى إلى استقرار سياسة توزيع الأرباح لتنمية وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة.

كما بينت دراسة (علي، 2019: 173) آثار الأزمة المالية على جودة التدقيق الداخلي: أن الأزمة المالية تحسن من جودة التدقيق الداخلي ومنطلق هذا الأثر هو أنه كلما شحت الأموال زادت الرقابة ومتابعة التصرفات المالية والدقة في تطبيق القوانين والتعليمات والحرص على تلك الأموال القليلة وترشيد استخدامها لتلبية الاحتياجات الضرورية في الوحدات الحكومية في حالة وجود الأزمة المالية، ومن ناحية أخرى فإن الإدارة العامة في الوحدات الحكومية تكون أكثر تشديداً على أقسام التدقيق الداخلي لمتابعة جميع التصرفات المالية للتأكد من حسن تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالصرف والتأكيد على رفع التقارير الخاصة بالتدقيق الداخلي سواء كانت تلك التقارير تقارير دورية أو تقارير خاصة.

وبينت دراسة (علي وآخرون، 2020: 1) محددات حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية، إذ توصلت إلى أن حدوث الأزمة المالية أدى إلى اتخاذ نظرة علمية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات بصورة صحيحة لمنع الأزمات المالية القادمة. وان الأزمات المالية ناتجة في أغلبها إلى فساد اداري ومحاسبي بصورة عامة ومالي بصورة خاصة.

6/2/2. علاقة الأزمات المالية بمحاسبة التحوط:

تزداد أهمية محاسبة التحوط في الشركات المالية، والتي تعمل في ظل بيئة اقتصادية تتصف بالأزمات المالية المتسارعة ويترتب على ذلك التعرض للعديد من المخاطر، من أهمها مخاطر التغير في أسعار الفائدة وأسعار العملات الأجنبية، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان. ويؤدي التعرض لهذه المخاطر إلى تقلبات في التدفقات النقدية والأرباح (رضوان، 2017: 2).

فقد قامت دراسة (Dinh & Seitz, 2016: 30) بتحليل معلومات محاسبة التحوط المقدمة من المصارف الأوروبية بعمق كبير وأظهرت نتائجها ان المصارف التي تطبق محاسبة التحوط لديها تقلبات أقل في الأرباح مقارنة بالمصارف التي لا تطبق محاسبة التحوط في ظل الأزمات المالية. وأن محاسبة التحوط تعمل على تحسين بيئة المعلومات التي يمكن ملاحظتها في انخفاض عدم تماثل المعلومات والقوة التفسيرية الإضافية لمعلومات محاسبة التحوط لقيم السوق لا سيما خلال أوقات الأزمات المالية. ومن ثم يمكن اعتبار انخفاض تقلب الأرباح بمثابة آلية لشرح هذه العواقب الاقتصادية. تعد نتائج الدراسة مهمة للمحللين والمستثمرين والمصارف وكذلك لواضعي المعايير فيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

كما أثبتت النتائج التي اجرتها دراسة (المبيضين،2017 :86) إلى تغير سلبي لمتوسط المؤشرات المالية (سعر الإغلاق، عائد السهم الواحد، العائد إلى مجموع الموجودات، العائد إلى حقوق المساهمين) للمصارف قبل تطبيق محاسبة التحوط للفترة (2004-2009) وبعد تطبيق محاسبة التحوط للفترة (2010-2015) ويعزى ذلك إلى أن التحوط يشمل زيادة الحذر وتقليل المخاطر مما يقابله انخفاض في المؤشرات المالية بشكل عام وآثار الأزمة المالية العالمية على المصارف.

3. تصميم البحث:

1/3. اختيار العينة وجمع البيانات:

تم تحديد مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، في حين كان معيار اختيار العينة على أساس المصارف التي لديها تقارير مالية للفترة من عام 2009 إلى 2019، ليتحدد بناءً على ذلك (12) مصرفاً (أشور، المتحد، بغداد، بابل، المنصور، الموصل، التجاري العراقي، الخليج التجاري، سومر، الائتمان، الشرق الأوسط، الأستثمار العراقي) كعينة للبحث بواقع (132) مشاهدة، في حين تم استبعاد المصارف التي ليس لديها تقارير مالية متواصلة خلال تلك الفترة وكذلك تم استبعاد المصارف الإسلامية لاختلاف طبيعة نشاطها عن المصارف الأخرى.

2/3. قياس المتغيرات:

تضمن البحث متغيرين الاول هو المتغير المستقل والمتمثل بالأزمات المالية، بينما تمثل المتغير التابع بمحاسبة التحوط، إذ تم تحديد فترة الأزمات المالية بالفترة 2014-2016 (وهي الفترة التي شهد العراق عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً اسوء الأزمات) وذلك بالاتفاق مع دراسة (حسين وأخرون، 2020)، في حين تمثل المتغير التابع بمحاسبة التحوط وتم قياسه كمتغير وهمي حيث تعطى قيمة (1) للشركات التي تفصح عن أحد التحوطات الثلاثة (تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق النقدي أو تحوط صافي الاستثمار بعملة أجنبية) الخاصة بمحاسبة التحوط على الأقل، والقيمة (0) للشركات التي لا تستخدم محاسبة التحوط وذلك بالاتفاق مع دراسة (رضوان، 2017)، (Abdullah & Ismail, 2017)، (Pereira et al.,2017).والجدول (1) التالي يظهر متغيرات البحث وكيفية قياس كل منها.

الجدول (1): قياس متغيري البحث

المتغير	طريقة القياس	مصادر البيانات
أولاً. المستقل: الأزمات المالية	تم تحديد فترة الأزمات 2014-2016	(حسين وآخرون، 2020)
ثانياً. التابع: محاسبة التحوط	ويتم قياسه بأعتباره متغير وهمي إذ يتم قياسه من خلال منح الشركات قيمة "1" إذا تبنت الشركة محاسبة التحوط، وقيمة "0" بخلاف ذلك اي إذا لم تتبنى الشركة محاسبة التحوط.	(رضوان،2017) (Abdullah & Ismail, 2017) (Pereira et al., 2017)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وقد تم اختيار فترة الأزمات المالية بالفترة 2014-2016 نتيجة لما شهده العراق خلال تلك الفترة إذ حدثت أسوء أزمة أمنية نتجت عنها تداعيات اقتصادية ومالية في عموم البلد وفي مختلف القطاعات.

3/3. وصف المتغيرات واختبار الفروض:

1/3/3. وصف المتغيرات:

يظهر الجدول (2) الأوساط الحسابية والانحراف المعياري للمتغيرالمستقلة والمتمثل بالأزمات المالية، والمتغير التابع المتمثل بمحاسبة التحوط في المصارف عينة البحث كالأتي:

الجدول (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغيرين

ت	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معامل الاختلاف
1	الأزمة	0.27	0.447	0	1	1.655
2	التحوط	0.24	0.430	0	1	1.791

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يلاحظ الباحث من الجدول (2) ان الوسط الحسابي للأزمة المالية بلغ (0.27) فيدل على أن ما يقارب ربع المشاهدات قد وقعت ضمن فترة الازمة المالية، بينما بلغ الأنحراف المعياري (0.447)، كما بلغ معامل الاختلاف (1.655)، بنما بلغت أعلى قيمة (1) وأقل قيمة (0).

كما بلغ الوسط الحسابي لمحاسبة التحوط قد بلغ (0.24) والانحراف المعياري (0.430) فيما بلغ معامل الاختلاف (1.791) وهذا يدل على انخفاض مستوى التحوط في المصارف عينة البحث، وتم بناء هذا الاستنتاج نظرا لقياس التحوط كمتغير وهمي (0، 1)، وبلغت أعلى قيمة (1) وأقل قيمة (0) مما يدل على عدم وجود تشتت عالي في البيانات.

2/4/3. اختبار الفرضية:

تضمن البحث نوعين من الفرضيات وهما فرضية العلاقة وفرضية التأثير كما يلي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأزمات المالية ومستوى محاسبة التحوط في المصارف العراقية.

وقد تم اختبار الفرضية الأولى بستخدام الأرتباط بيرسون ويمكن من خلال الجدول (3) الآتي بيان العلاقة بين متغيري البحث كما يلي:

الجدول (3): العلاقة بين متغيري البحث

	(محاسبة التحوط)	
	Pearson Correlation	(Sig.)
الأزمات المالية	-0.029-	0. 742

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يلاحظ الباحثان من الجدول (3) لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الأزمات المالية ومحاسبة التحوط ونتيجة لذلك ترفض الفرضية الأولى مما يعني ليس هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الأزمات المالية ومحاسبة التحوط.

الفرضية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأزمات المالية في محاسبة التحوط في المصارف العراقية.

اختبار فرضية التأثير للأزمة المالية عبر تقدير معادلة انحدار خطي بسيط في محاسبة التحوط كما موضح في الجدول (4).

الجدول (4): تأثيرالأزمة المالية في محاسبة التحوط

R^2	Adjusted R^2	قيمة F	الدلالة المعنوية
0.001	-0.007-	0.108	0.742
المتغيرات	معامل الأنحدار B	قيمة T	الدلالة المعنوية
الأزمات	-0 .028-	-0.329-	0 .742

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

يلاحظ الباحثان من الجدول (4) عدم معنوية نموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) (0.108) عند مستوى معنوية (0.742). وعدم ثبوت معنوية معامل انحدار الأزمات حيث بلغت قيمة (T) (-0.329-) عند مستوى معنوية (0.742). مما يعني عدم معنوية تأثير الأزمات المالية في محاسبة التحوط، وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (B) (-0.028-). كما بلغ معامل التحديد R^2 (0.001). مما يؤكد عدم قبول الفرضية ورفضها، بمعنى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للأزمة المالية في محاسبة التحوط مما يدل أن المصارف في البيئة العراقية عن حكمها في ادارة المخاطر واستخدام أدوات التحوط لبنودها في المركز المالي لا تعتمد في ذلك على بيئة الأزمات المجهولة في العراق.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1/4. الاستنتاجات:

1. تتعرض العديد من الشركات والمصارف في البيئة العراقية إلى العديد من المخاطر بسبب الأزمات المالية المتلاحقة وتعد محاسبة التحوط احدى الأساليب التي تؤدي إلى التقليل من حدة تلك المخاطر.
2. ان محاسبة التحوط تمثل طريقة أو أسلوب لإدارة المخاطرالتي تتعرض لها الشركات ويتم تنفيذها باستخدام واحد أو أكثر من المشتقات المالية أو أدوات التحوط الأخرى لمطابقة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفق النقدي للموجودات أو المطلوبات المالية أو أي معاملة مستقبلية.
3. في ظل الأزمات المالية تقوم الشركات بتبني سياسات عديدة ومنها محاسبة التحوط وذلك لتقليل حدة المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات.
4. لا توجد هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الأزمات المالية ومحاسبة التحوط في بيئة القطاع المصرفي العراقي.
5. عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للأزمة المالية في محاسبة التحوط مما يدل أن المصارف عند حكمها في ادارة المخاطر وأستخدام أدوات التحوط لبنودها في المركز المالي لا تعتمد في ذلك على بيئة الأزمات المجهولة في العراق.

2/4. التوصيات:

1. ضرورة أن تقوم الشركات (المصارف) العراقية باستخدام محاسبة التحوط بهدف الحد من المخاطر التي تتغرض لها الشركات نتيجة الأزمات المالية المتلاحقة.
2. ضرورة أن يعتمد الإبلاغ المالي في البيئة العراقية على معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) من خلال تقديم معلومات عن المخاطر واساليب التحوط من المخاطر التي قد تواجه الوحدة وتساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات الرشيدة.
3. ضرورة عمل دورات تثقيفية وتدريبية لمنظومة سوق العراق للأوراق المالية من قبل هيئة الأوراق المالية لمواجهة التطورات في المعايير المحاسبية ذات الصلة بمحاسبة التحوط.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل الجامعية

1. رضوان، هند ثروت عبد الحميد، (2017)، أثر تطبيق محاسبة التحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة/دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة-جامعة المنصورة، مصر.
2. العقاد، نور محمد فواز، (2014)، الأزمة المالية العالمية وأثرها في السيولة في المصارف، دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا.

3. المبيضين، احمد محمد يحيى، المبيضين، هيثم ادريس، (2017)، أثر تطبيق محاسبة التحوط على عدالة البيانات والتقارير المالية السنوية، دراسة تطبيقية على البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الأسراء الخاصة، الأردن.
4. المعصراوي، حمادة سعيد، (2014)، دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة ماجستير، جامعه طنطا، جمهورية مصر.

ب. الدوريات العلمية:

1. أحمـد، محمد المهدي الأمير، (2019)، الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على أنظمة المعلومات المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 2، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
2. أقبال، عمر والقضاة، مأمون، (2014)، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 28، العدد 4، عمادة البحث العلمي، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
3. بتال، أحمد حسين؛ باداويى، سردار عثمان؛ حمه، كامران احمد، (2018)، تحليل أثر الأزمة المالية في توفير الحاجات الأساسية لسكان مدينة السليمانية للعام 2016، المجلة العلمية لجامعة جيـهان، السليمانية، المجلد 2، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، جمهورية العراق.
4. ذنون، مروان عبد الملك، (2018)، هل نجح الاقتصاد الماليزي في مواجهة الأزمات العالمية، تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 120، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
5. سلمان، عامر محمد ومحمد، محمد جاسم، (2017)، الية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبب العملة الاجنبية على وفق المعايير الدولية للابلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 24، العدد 109، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، جمهورية العراق.
6. سهام، بوداب، (2017)، صناعة الهندسة المالية الأسلامية: الواقع والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2، جامعة أم البواقي، الجزائر.
7. الشمام، ماهر علي، (2012)، استخدام محاسبة الحماية (التحوط) في إدارة المخاطرة المالية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
8. الشيخي، بلال، الرجي، منصور ناصر، (2016)، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية "ias/ifrs" والمعايير الدولية للتقارير المالية "ifrs" وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
9. الطائي، هند سلمان إلياس، (2018)، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وأثارها في اقتصاديات الدول النامية، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، جمهورية العراق.

10. عبد الغفار، نورهان السيد محمد، (2019)، قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 10، العدد 1، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر.
11. علي، العبسي، الهادي، ضيف الله محمد، لعبيدي، مهاوات، (2019)، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS 9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
12. علي، عبد الرحمن سعيد، (2019)، الأزمة المالية وأثرها على جودة التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد 45، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، جمهورية العراق.
13. عواد، سعد سلمان، أحمد، وسن يحيى، (2019)، تاثر صياغة المعايير المحاسبية في الابلاغ عن نتائج الازمات المالية في البيئة العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 42، العدد 118، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، جمهورية العراق.
14. مبارك، سهام عبد المنجي، (2017)، أثر الافصاح المحاسبى عن التحوط كنشاط لادارة مخاطر سعر الصرف على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة فى البورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 1، العدد 1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر.
15. محمد، رملي، رابح، وسعي، (2019)، الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 والأزمة المالية العالمية 2008، مجلـة الأمتياز لبحوث الأقتصاد والإدارة، المجلد 3، العدد 1.
16. محمد، صلاح علي أحمد، أحمد، محمد المهدي الامير، (2020)، دور محاسبة التحوط في زيادة فعالية نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المالية المصرفية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد 1، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
17. محي الدين، رازي، (2013)، مسببات الأزمات المالية العالمية ومنعكساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 201، جامعة دمشق، سوريا.
18. النصراوي، سلطان جاسم، (2020)، الازمات المالية في الالفية الثالثة وأثرها على أداء القطاع السياحي العراقي، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 15، العدد 60، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق.
19. يونس، نجاة محمد مرعى، (2019)، أثر تطبيق الهندسة المالية على ترشيد قرارات المستثمرين (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23، العدد 4، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر.
20. يونس، نعمان منذر، حمد، مخيف جاسم، علي، زينة طارق، (2020)، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 52، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، جمهورية العراق.

ج. أخرى:

1. تسعديت، بوسبعين، (2013)، المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، ورقة مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج، تحت عنوان: إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم، جامعة البويرة.
2. حسون، ليث حسون، يونس، مي زهير، نايف، يوسف حميد، (2020)، انعكاسات الأزمات المالية على توجهات إدارة الأرباح، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات.
3. حسين، محمد عبد الكريم، شعبان، سمير عماد، ياسين، عمار طه، (2020)، تأثير الأزمات المالية في مستويات التحفظ المحاسبي أدلة تجريبية من الشركات الصناعية العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات.
4. علي، الاء غالب، جاسم، اسماء نعمان، إبراهيم، أفاق ذنون، (2020)، محددات حوكمة الشركات في ظل الأزمة المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الأزمات.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

A. Thesis:

1. Konzen, Juliano. (2020). The effect of NBC TG 48 in the voluntary adoption of hedge accounting by companies listed in B3, Dissertation (master's degree), University of Vale do Rio dos Sinos, Graduate Program in Accounting.

B. Periodicals:

1. Abdullah, A., & Ismail, K. N. I. K. (2017). Company-specific characteristics and the choice of hedge accounting for derivatives reporting: Malaysian case. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 13(3).
2. Almubaideen, H. I., Joudeh, A. H. M., Alsakeni, S. A., & Abd allah Al-Attar, K. (2019). The Effect of Applying Hedge Accounting in Reducing Future Financial Risks in Jordanian Commercial Banks. Modern Applied Science, 13(3).
3. Bassiouny, S. W. & Soliman, M. M. & Ragab, A., (2016), the Impact of Firm Characteristics on Earnings Management: An Empirical Study on the Listed Firms in Egypt, the Business and Management Review. 7(2).
4. Dinh, T., & Seitz, B. (2016). "Hedge Accounting During Times of Crises Evidence from the European Banking Industry" University of St. Gallen ,Switzerland
5. Gerasinova, Larisa Nikolaevna. (2020). Specifics of hedge accounting in organizations. Revista Inclusiones, 7 (num Especial).
6. Iatridis, G. & Dimitras, A. I., (2013), Financial crisis and accounting quality: Evidence from five European countries, Advances in Accounting, 29 (1).
7. Jawad, Firas Aziz M, Xinping Xia, Alshamam, Maher A. H , Qussay A. Alnuaimi.(2014).Hedge Accounting as a Strategic Tool inFinancial Risk Management: A Review. Research Journal of Finance and Accounting. 5(11).
8. Leote, F., Pereira, C., Brites, R., & Godinho, T. (2020). Financial Instruments' Disclosure in Compliance with IFRS7: The Portuguese Companies. International Journal of Accounting, Finance and Risk Management, 5(1).

9. Liao, L., Kang, H., Morris, R. D., & Tang, Q. (2013). Information asymmetry of fair value accounting during the financial crisis. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 9(2).
10. Martin, A., Candelas, B., Rodríguez-Rozas, Á., Martín-Guerrero, J. D., Chen, X., Lamata, L.,& Sanz, M. (2021). Toward pricing financial derivatives with an IBM quantum computer. Physical Review Research, 3(1).
11. Nguyen,T., nuri, A. (2015), "Credit derivatives and Profitability of commercial banks " research in Business Management, Laurea University.
12. Pereira, M. R., Pereira, C. M., Silva, M. M., & Pinheiro, L. E. T. (2017). Economic Characteristics Of Companies And Use Of Hedge Accounting: A Study In Non-Cyclical Consumer Companies Listed On The New Market Of BM&FBOVESPA. Revista Evidenciação Contábil & Finanças, 5(2).
13. Sandra, S. (2021). A Study of Indian Derivatives Market and its Current Position in Global Financial Derivatives Market. International Journal of Research in Engineering, Science and Management, 4(1).

C. Books:

1. Ramirez ,J.(2015)" Accounting for Derivatives: Advanced Hedging under IFRS 9" ,2ed , Britain, TJ International Ltd

D.Others:

1. Belesis, N., Sorros, J., & Karagiorgos, A. (2016). Financial Crisis and Value Relevance of Financial Statements. Available at SSRN 3316084.